لمذهب حيث نقل الخلاف في المسئلة فاي فعلى هذا القول وهو
نفي استجابة دعايه ما قد يقع عند دعايه من الامور التي يدعو بها كان
سيقال اي علم الله تعالى الغير معلق فيه اي في علم الله تعالى بدعايه وقيل لم
يستجاب له في امر الدنيا لا في امر الاخرة لان قوله تعالى انك من المنظرين الى يوم
حكاية قول ابليس رب انظرني الى يوم يبعثون اجابة لابليس والى هذا
ذهب ابو القاسم الحكيم وابو نصر الدبوسي ولما كان القول الاول من
هذا الخلاف قد يوهم ان الكافر لا تناله الرحمة في الدنيا مع ان الرحمة تعم
في الدنيا البر والفاجر والمؤمن والكافر نفى المصنف هذا الوهم بقوله ولم
يرد اي ومع هذا الخلاف المشتمل على القول بنفي استجابته تعالى دعا
الكافر فرحمته تعالى سبقت غضبه كما نطق به الحديث الصحيح حتى
ان مظاهر الكرم والجود والرحمة من عباده اكثر من مظاهر الغضب
والمظاهر جمع مظهر بالفتح وهو موضع الظهور اي مواضع ظهور اثار الرحمة
ومواضع ظهور اثار الغضب ومن في قوله من عباده بيانية متعلقة
بقوله مظاهر اراد بها ايها المتأمل اهل النار اكثر حصى اي عددا من اهل
الجنة من الحور والولدان وهو حي الجن والانس ومن الملايكة وهم عدد
الاف لا تحصى من المسبحين يردد منهم كل يوم سبعون الفا الى البيت
المعمور ثم لا يعودون اليه ابدا كما ورد في حديث الاسرا في صحيح مسلم
وغيره واعلم ان من عادة العرب انه عد واما استكثروه باحصوا يا
يجعلوا الكل فرد من افراده حصاة ثم يعدد والحصا فاذا قصدوا عد
جمع من كثرة افرادها وجعلوا الكل فرد حصاة كان الاكثر عددا اكثر حصى
قال الحجة حجة الاسلام رضي الله عنه فهذا هو المعتزلة بوجوب الاصلح انه اذا

لم يقض ربنا تعالى بترك مصلحة العباد لم يكن للوجوب معنى وحقه تعالى
ثم مصلحة العباد انما هي في ان يخلقهم في الجنة لا في دار البلا اي الدنيا
معرضين لخطر العتاب وارتكاب الخطايا وهذا تخليص لكلام حجة الاسلام
وعبارته ثم مصلحة العباد في ان يخلقهم في الجنة فاما ان يخلقهم في دار البلايا
ويعرضهم للخطايا ثم بعد فهم لخطر العقاب وهول العرض والحساب
فما في ذلك غبطة لاولي الالباب وانت قد علمت كما قدمناه ان معنى
الوجوب عندهم كونه اي كون ذلك الامر الواجب لابد من وقوعه وفرض
عدمه فرض محال لاستلزامه المحال وهو انصافه تعالى بما اي بالبخل
الذي لا يجوز عليه على زعمهم متعلق بقوله لاستلزامه فلا يكون تعالى
بهذا اي بسبب هذا الوجوب متعرضا بفتح الراء للضرر كما الزمهم به الحجة
لان التعريض له اي للضرر انما يلزم لو كان الاثاب مبنيا على التخيير في
فعل ذلك الامر الواجب وتركه كما ينبئ عنه التعبير بالترك في قول حجة
الاسلام اما ان يراد بالواجب الفعل الذي في تركه ضرر وليس هذا الذي قاله
المعتزلة هنا من وجوب رعاية الاصلح كذلك اي مبنيا على التخيير لان
حاصل كلامهم فيه سلب قدرته تعالى عن ترك ما هو الاصلح فليس قادرا
عليه عندهم لانتفاء قدرته عن الانصاف بما لا يليق به فلذا اي فلزعمهم انتفاء
قدرته سبحانه عن ترك ما هو الاصلح حكموا بان كل ما علم كونه اي وقوعه
ووجود من خلود اهل النار فيها وعن الفساق وحبط اعمالهم على قولهم هو
الاصلح فقولهم وجب الاصلح كقولنا اجب ان لا يتصف تعالى بنقص وكقولنا يجب
وقوع ما علم تعالى ان السبيل الى دفعهم انما هو منع كون كل ما تقع هو الاصلح
لو لم تقع ومنع لزوم ما لا يليق به تعالى اي البخل الذي زعم لزومه بتقدير

Copyright © King Saud University